



البيان الختامي للمؤتمر الأول لمحاكم مطرانبة الكنيسة الأسقفية العربية

عُقد في فندق (الماريوت) في البحر الميت في الفترة من ٨ - ١٠/٤/٢٠٢٤ المؤتمر الأول للمحاكم الكنسية لمطرانبة القدس والشرق الأوسط وذلك بمشاركة وحضور رئيس الأساقفة المطران المترئس للكنيسة الأسقفية ورؤساء المحاكم الكنسية وأعضاء محاكم البداية والإستئناف الكنسية من مختلف مناطق المطرانبة إضافة إلى القساوسة ورعاة الكنائس والمستشارين القانونيين للمحاكم الكنسية المختلفة وموظفي وكتبة المحاكم الكنسية.

جاء انعقاد هذا المؤتمر الأول بناءً على التوصية والرغبة في السنوات الماضية يبحث دور المحاكم الكنسية والمجتمع المسيحي والمجتمع الإنجيلي الأسقفي بشكل عام ، ونتيجة للرغبة والحاجة الملحة إلى تطوير وتحديث التشريعات القانونية المتعلقة بأعمال المحاكم الكنسية الأسقفية، ونتيجة للتطورات الأخيرة المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية للمسيحيين وتحديثها بما فيها مسائل الإرث والتركات والتي شاركت الكنيسة الأسقفية فيها ، والرغبة الملحة لدى مطرانبة القدس الأسقفية لتطوير القوانين والأنظمة بما يتوافق مع متطلبات العصر والحفاظ على الهوية الدينية المسيحية.

بناءً على كافة هذه الاحتياجات فقد عُقد هذا المؤتمر، حيث تم افتتاح أعمال المؤتمر من قبل نيافة رئيس الأساقفة المطران حسام إلياس نعوم في يوم الاثنين ٨/٤/٢٠٢٤ بخدمة الشركة المقدسة.

ومن ثم قدم نيافة رئيس الأساقفة المطران حسام نعوم محاضرة بعنوان (بين القانون والإيمان) حيث استعرض خلالها دور القانون والتشريعات في الكنيسة الإنجيليكانية ومراحل تطور القوانين الكنسية ومصادرها ، كما تطرق إلى الفضائل المسيحية سواء الرئيسية أو اللاهوتية وأهمية الحكمة والعدالة في التشريع والتحكيم والخير العام ، كما بحث في قانون الكتاب المقدس والوصايا الإلهية وسلطة الأسقف بوصفه حامي العقيدة والإيمان واستخدام العقلانية كما هي مفهومة من الكتاب المقدس، كما بحث نيافة المطران في كون قوانين الإيمان شهادة حياة حياة الكنيسة ومفهومها الكتابي والروحي والمجتمعي ، وشدد على أن الشرع في الكنيسة ينبغي أن يكون عمل الروح القدس فهو شريعة النعمة وليس الحرف ، وأنهى محاضرته بآية من الكتاب المقدس تشير إلى دور المحاكم الكنسية والآباء الكهنسيين ، مأخوذة من سفر أمثال ٩:٣١ ((افتح فمك ، اقض بالعدل وحامٍ عن الفقير والمسكين))



في اليوم الثاني من المؤتمر وبعد خدمة الشركة المقدسة، قدّم المحامي الدكتور فراس عازر / المستشار القانوني للمحاكم الكنسية الأسقفية في الأردن محاضرة حول أحكام الزواج وانتهائه في قانون الأحوال الشخصية للكنيسة الأسقفية، حيث استعرض في محاضراته مفاهيم الزواج وشروطه ومتطلباته وبحث في بطلان الزواج وإبطال الزواج والتفريق القضائي والتميز بينها وما يترتب عليها من آثار ونتائج، وما تبع المحاضرة من نقاشات ومداخلات من المشاركين أغنت طبيعة المحاضرة.

ومن ثم قدم رؤساء محاكم البداية من مختلف مناطق المطرانبة محاضرة وبحث عام حول أهم التحديات التي تواجه محاكم البداية الكنسية، حيث بحثوا مع المشاركين الإشكاليات والثغرات والتحديات التي تواجه العمل اليومي في المحاكم الكنسية واقترحوا عدد من التوصيات من قبلهم متضمنة اقتراحات بعدد من التعديلات المطلوبة سواء على القوانين الكنسية أو على ضبط وإدارة أعمال المحاكم الكنسية وكافة ما يتعلق بها من أعمال قضائية وإدارية وفنية.

في جلسات بعد الظهر لليوم الثاني من المؤتمر قدمت المحامية الدكتورة لبنى دواني الناشطة الحقوقية في مجال المرأة والطفل محاضرة حول المرأة والطفل في قانون الأحوال الشخصية للطائفة الأسقفية، حيث عرضت النصوص القانونية المتعلقة بمواضيع تخص المرأة والطفل والتي تبحث في الإعالة والنفقة والعدة والبنوة والتبني والحضانة والولاية كما وردت في القوانين الكنسية، وتم مناقشة نصوص المواد والمواضيع المذكورة بإسهاب، حيث اقترح المشاركون العديد من التوصيات وذلك تمهيداً للعمل على تطوير القوانين الخاصة بالمطرانبة الأسقفية.

كما قدم المحامي الأستاذ ماهر شحادة / القاضي الكنسي والمستشار القانوني للمحاكم الكنسية الأسقفية في الضفة والجليل محاضرة حول صلاحيات المحاكم الكنسية في الجليل كما تطرق بإيجاز لموضوع الولاية والوصاية في قانون الأحوال الشخصية، حيث بحث فيها أهم الصلاحيات وأهم المعوقات أمام عمل المحاكم الكنسية في الجليل مستعرضاً التطور التاريخي للقوانين الناظمة لعمل المحاكم واختصاصاتها وكيفية إدارتها وعلاقتها بقوانين الدولة.

في اليوم الثالث من المؤتمر وبعد خدمة الشركة المقدسة ، قدم المحامي الدكتور فراس عازر / المستشار القانوني للمحاكم الكنسية في الأردن محاضرة حول القوانين الإجرائية وتطبيقها في المحاكم الكنسية الأسقفية ، حيث تطرق إلى بحث تطبيق قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني وقانون البيئات الأردني أمام المحاكم الكنسية وشدد على ضرورة وجود قوانين إجرائية خاصة للمحاكم الكنسية الأسقفية ، كما تطرق بإيجاز إلى الأحكام المتعلقة بالإرث والتركات والوقف في قانون الأحوال الشخصية للطائفة الأسقفية مُشدداً على ضرورة التعمق في بحثها ودراستها والخروج بتعديلات ومنظور تشريعي حديث لهذه الأحكام المتعلقة بالأموال المنقولة وغير المنقولة لأبناء الطائفة الأسقفية.



وبعد المحاضرة الأخيرة أدارت لجنة تنظيم المؤتمر جلسة عصف فكري للمشاركين والمحاضرين من أجل الخروج بالتصورات والنتائج والمخرجات والتوصيات من هذا المؤتمر ودراسة كافة الآراء والإقتراحات المقبولة والقابلة للتنفيذ والهادفة جميعها الى تطوير القوانين الكنسية للطائفة الأسقفية وتحديث وتطوير عمل المحاكم الكنسية في مختلف مناطق المطرانبة الأسقفية.

في ختام المؤتمر أعرب المشاركون عن بالغ شكرهم وتقديرهم لمطرانبة القدس والشرق الأوسط على عقد هذا المؤتمر الأول للمحاكم الكنسية للمطرانبة الذي جاء في وقت مهم وحساس من عمر مطرانبة القدس والمحاكم الكنسية وبسبب الحاجة الملحة لتطوير وتحديث أعمال المحاكم الكنسية والقوانين الناظمة لأعمالها ، كما قدم المشاركون جميعاً الشكر الكبير إلى لجنة تنظيم المؤتمر على حسن أداء أعمالهم من ناحية التنظيم والترتيب للمؤتمر والتي ارتقت إلى مستوى عالٍ من المهنية والتواصل والمتابعة والجهود المبذولة لإنجاح المؤتمر وما تحقق خلاله من نتائج إيجابية سوف تظهر في المستقبل العاجل . إضافة إلى تحقيق اللجنة لكافة الأهداف المتوقعة من المؤتمر من ناحية شمولية المحاضرات وتنوعها وتزويد المشاركين بالمعلومات اللازمة التي يحتاجونها للوقوف على وضع القوانين الحالية وما يلزم من تعديلات قانونية وفنية للنصوص القانونية وبشكل عقائدي مهني تام وبما يتلاءم مع المتغيرات في المجتمع بشكل عام والحاجة لوجود تشريعات تتناسب مع الانفتاح الثقافي والاجتماعي العالمي والمحلي.

كما أشاد المشاركون بما تم التوصل إليه في هذا المؤتمر من توافق في الرؤى والأهداف والرغبة لدى الجميع في تحقيق إنجازات على صعيد المجتمع المسيحي الأسقفية، كما شددوا على أهمية تضافر الجهود للوصول إلى تحقيق الأهداف التي ينشدها المشاركون ورؤساء وقضاة المحاكم وفي إيجاد قوانين عصرية تسد كافة الاحتياجات المجتمعية الحالية والمستقبلية لرعايا الكنيسة الأسقفية العربية في جميع مناطقها ، كما أكد المشاركون عزمهم على تعزيز التعاون فيما بينهم وعلى أهمية تنسيق الجهود وتوحيدها للعمل وفق مخرجات وتوصيات المؤتمر وعلى رأسها أهمية إجراء تعديلات وتحديثات على كافة القوانين في المطرانبة وفي أقرب وقت ممكن.

لجنة مؤتمر المحاكم